د.ة : سبتي بشرى

الوحدة : مناهج وأدوات البحث الجغرافي

الفصل الرابع

مناهج البحث الجغرافي

التعاريف:

1- نظام علمي- عملي وتطبيقي يعتمد على مجموعة من العناصر والمركبات أذ تشكل هذه البنية حقائق لظاهرة معينة.

يتطلب الكشف عن هذه المركبات اعتماد خطوات ومراحل متكاملة ومتتالية للتوضيح والاستدلال على الصورة النهائية للظاهرة.

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات خاصة منها:

+ الوثيقة
+ الظاهرة

معطيات كمية وهي المتمثلة في:

+ المعطيات الخاصة
+ الإدارية

بناء فكري والذي يجمع بين:

+ الخرائط
+ البيبليوغرافية
+التقارير إدارية + الدوريات محلية

2- طريقة الاستدلال والتي تختلف وترتبط حسب العلوم تقوم على التجريد والمتمثل في (الألوان- الخطوط – الاشارات والرموز)

3- مجموعة القواعد النظرية والتطبيقية والتي ترتكز عليها عملية تطبيق ودراسة مبحث معين لا ثبات معطيات معينة (رصد الواقع)، على أن تخضع عملية التحليل لمنهج واضح وأن تقوم بنية التحليل على نظام محدد.

1) الدراسة المنهجية

خاصية البحث القائم على نظام علمي وتطبيقي يهدف الكشف عن الحقائق الكاملة. تستلزم هذه الدراسة اعتماد مراحل التحليل المنهجي مع التركيز على التنظيم والبناء الفكري في البحث.

يقوم البحث الجغرافي خاصة في الفترة الراهنة – على التعامل مع المنهج الكمي– وذلك بحكم التداخل بين الأبحاث الجغرافية والمناهج الكمية مع اعتماد لغة الأرقام وهو ما يسمح بتتبع التطور الخاص الظاهرة عبر فترات متباينة.

2) وظائف المنهج:

يسمح المنهج بدراسة الظواهر الجغرافية وذلك من زوايا متعددة

+ الخصائص والأبعاد

+ مظاهر الارتباط بين مجزوءات الظاهرة مع التأكيد على التغييرات التي تلحق بها والتأثيرات على القاعدة العامة للميكانيزمات المتحكمة في الظاهرة.

+ يسمح بإثبات النتائج والانعكاسات مع التوجه نحو إبراز خصوصيات الوضع الجديد وهو ما يفتح إمكانية تحليل مقدار الارتباط بين مختلف الظواهر.

3) الخصائص البنائية للمنهج:

يسمح البحث القائمة على المنهج بدراسة مزدوجة الأبعاد مع التمييز بين بعدين أساسيين:

أ- البعد الخاص بالتحليل الداخلي

ب- البعد الخاص بالتحليل الخارجي

يقوم البعد أ بالأساس على + توطين الظاهرة- موضوع الدراسة-

+ تحديد المكونات الداخلية المحلية

+ تحديد الخصوصيات المجالية – الاقتصادية والثقافية.

+ تحددي الخصوصيات البشرية المؤثرة فيها.

ليتحدد التحليل الخارجي في إطار ربط الظاهرة بالعناصر الإضافية والمؤثرة فيها والتي تعتبر عناصر مكتسبة مع إمكانية إثبات الصلة والتأثيرات الناتجة عن المكونات الموجودة خارج الإطار المحلي المباشر والربط بين عناصر الظاهرة محليا وما يعادلها في مجالات أخرى مع تحيد مستويات التجاوب.

4) قواعد الدراسة العلمية المنهجية

تقوم الدراسة المنهجية على مجموعة من المراحل التحليلية مع احترام (التسلسل والتقسيم) الداخلي للبحث وهي على الشكل التالي:

1- اعتماد دراسة وصفية: التشخيص العام للظاهرة
2- العمل على التوطين والذي يخص العناصر المركبة للظاهرة، وذلك بهدف ربطها بالخصوصيات المحلية وإثبات درجة التمثيل داخل المشهد العام.
3- إثبات العلاقة بين كد المتغيرات، الشيء الذي يسمح بتحديد الخصائص الذاتية للظاهرة وقياس مستوى المضاعفات التي لحقتها.

المنهج الاستقرائي الوصفي

المنهج: يمثل + طريقة الاستدلال المتعلقة بكل علم من العلوم

+ الطريقة الصحيحة لقراءة الوثيقة او المجال، كما يمثل الأداة المباشرة والتي تسمح بالاستشهاد على البيانات المطروحة.

الاستقراء: Induction وهي تقنية تخص الأبحاث المتعلقة بالعلوم التجريبية.

وعلى الرغم من تعدد المناهج الدراسية يمثل المنهج الاستقرائي القاعدة الأولى والإلزامية في إطار كل البحوث إذ يعكس القراءة المنهجية الأولى قبل أن يتم الانتقال إلى التحليل المباشر وفق المنهج الذي يجب ان يتناسب وطبيعة الظاهرة، تخصص الباحث إلى جانب أهمية البحث.

1) أدوات العمل في المنهج الاستقرائي

ليتم البحث في إطار ظاهرة معينة ، يجب اعتماد عناصر ملموسة تجسد الاشكالية- موضوع البحث... تعتبر هذه الأخيرة القاعدة والمرجعية التي يستند عليها الباحث للاستشهاد والاستدلال على الفرضيات والاستنتاجات المطروحة.

تتوزع هذه الأدوات بين :
- وثيقة إدارية
- إحصائيات
- خريطة
- رموز هندسية تمثيل بياني

وحدة مجالية او ظاهرة جغرافية وهي بمثابة موضوع البحث

2) البنية التركيبية للقراءة المنهجية

تقوم القراءة المنهجية على مجموعة من الخطوات والتي يمكن حصرها في:

أ- خطوة تعريفية بالمرجع: تمتل قراءة مباشرة للمعطيات التي تعكسها (الوثيقة أو المجال) يتم في هذه الخطوة الكشف عن كل المعطيات خاصة منها ذات العلاقة المباشرة بالظاهرة مع التأكيد على أن كل عنصر هو قابل للتحليل مع الربط بين الرموز الاصطلاحية – التعبير الكمي والظاهرة موضوع الدراسة خاصة إذا كانت الوثيقة تعكس معطيات كمية.

وتستوجب القراءة المنهجية اعتماد طابع التجريد والحياد مع الإشارة إلى التأطير الزماني والمكاني للظاهرة.

ب) تستهدف المرحلة الموالية التعريف (بالظاهرة) أو الوثيقة يمكن التعريف بالظاهرة من خلال القراءة المباشرة لكن من زوايا متعددة مع إعطاء الأهمية للطابع الخاص بالبحث (مجاليا – اجتماعيا- إداريا – بيئيا واقتصاديا).

تشكل كل الوثائق والظواهر نظرية يغيب عنها النص والتحليل المنهجي وتعتبر القراءة الأولية طرحا للمعطيات التي تتوفر عليها الوثيقة مع احترام الدلالات الموضوعية والبنائية للرموز يتم دعم هذه العملية الاستقرائية بالاستنتاجات الأولية مع التأكيد على إثبات الحالات الخاصة والتي تتظمنها الوثيقة او المجال.

تعرف دراسة بعض الحالات- وفي إطارالمنهج الاستقرائي- الانتقال من العام إلى الخاص وهو ما يتمثل في دراسة (الحالات الاستثنائية) (الصورة الاستدلالية) (الحالات الدالة) ذلك أن هذه الوجهة تعكس بنية مركبة من مجموعة من العناصر والتي لا تتطابق في صورتها العامة مع السياق الخاص بالوحدة:

* طبيعة الاستغلال.
* مستوى او درجة التغيير الذي تعرضت له البنيات
* خلق إطار تجريبي نموذجي قابل للتحليل

* وجود بنيات مجالية – إدارية او اقتصادية ، جديدة ثم استقرارها بالمجال وأدت إلى خلق صورة جديدة لها انعكاسات على التركيبة العامة الظاهرة في إطارها المجالي.

المنهج الاستنتاجي

تقوم الدراسة التحليلية وفقا للمنهج الاستنتاجي على إثبات :

* العلاقات التناسبية – بين كل المكونات الخاصة بالظاهرة والتي تخص البنية الجغرافية، موضوع الدراسة.

يتم الاعتماد على الإطار التحليل والذي ثم استخلاصه من المرحلة الأولى والخاصة بالدراسة الوصفية- الاستقرائية.

يمكن التمييز بين 4 مستويات من التحليل:

1- مستوى أولي ويهتم بتحليل الظواهر مع الربط بين العناصر التي تمثل سببا ونتيجة والتي تعكسها الصورة النهائية أي بنية النموذج.
2- مرحلة تخص الكشف عن العلاقة بين الظواهر البشرية والمعطيات الطبيعية.

تقوم هذه المرحلة من الاستنتاج على إثبات مدى تحكم كل من المعطيات الطبيعية او البشرية في تحديد البنية التركيبية والتي تعكسها الظاهرة.

يتطلب إثبات هذه العلاقة، رصد كل المعطيات مع قياس مستويات التأثير، لينتقل التحليل إلى مرحلة الاستنتاجات المباشرة.

3) يتم الانتقال إلى معالجة الظاهرة في المجال مع الربط بينها وبين التجليات التي تعكسها أقاليم اخرى تعرف نفس الوضعية.

يسمح هذا المستوى من التحليل بالكشف عن (الهوية المجالية- الخصوصيات الاجتماعية والمجتمعية- العناصر الطبيعية ومدى نحكمها في الإطار العام مع إمكانية دراسة الاستثناءات.

4) تنحصر هذه المرحلة في تحليل مقدار الارتباط بين مختلف الظواهر ليتم العمل وبشكل معمق في إطار المركبات التي تمثل أكبر نسبة من الارتباط والت تعتبر المتحكم الرئيسي في المشهد النهائي الذي تعكسه الظاهرة.

العناصر المركبة للدراسة المنهجية: المنهج الاستنتاجي:

يعكس المنهج الاستنتاجي بنية من الدراسة والتي تتم وفق نمط موضوعي، تجريدي يهدف التوصل إلى مستويات الارتباط (السابقة الذكر) والكشف عن درجات التأثير الخاصة- كل عنصر، يستلزم العمل بالمنهج الاستنتاجي استحضار:

1) الوثيقة: وهي التي تمثل " البناء الفكري النظري"
2) النظرية المثالية: وهي بمثابة الصورة المثلي والتي يجب أن تكون عليها (الظاهرة- المنطقة – القطاع- المؤسسة) يمكن التوصل إلى هذه ا(النظرية) اعتمادا على العديد من المرجعيات خاصة منها:

أ- الواقع: * وهو الذي يعكس الإطار الصحيح للظاهرة بكل محتوياتها

* يمثل كذلك، الصورة الحقيقية للظاهرة خلافا للمرجعيات الأخرى.

* يشمل كل المعطيات ويجسد الحركة الطبيعية للعلاقات التي تتحكم في الظاهرة وذلك من خلال النموذج النهائي والذي يتم التعبير عنه في الواقع.

* يسمح باستنتاج التباين والاختلافات، إذ يؤرخ من خلال تجلياته الإطار الخاص بفترة تاريخية معينة وهو ما يمكن من الكشف عن التغييرات التي لحقت التركيبة العامة للظاهرة.

ب- وثيقة إدارية: يتخذ هذا العنصر أشكالا متعددة منها (التصميم- صورة جوية – جدول أو تقرير إداري).

تمثل محتويات هذه الوثيقة إطارا مرجعيا يسمح باستنتاج ومقارنة البنية في صورتها الأصلية مع ما يقابلها وذلك اعتمادا على الوثيقة الإدارية.

ج- صورة كمية او هندسية خرائطية:

مع احترام موضوع الدراسة والإطار المجالي المستهدف تؤهل هذه المرجعية المزدوجة إمكانية طرح استنتاجات متعددة وذلك من خلال العمل على المقارنة بين الوثيقتين مع مراعات الفاصل الزمني.

الأنشطة الاقتصادية ومناهج البحث الخاصة

حسب تقسيم Shaw .E.B في كتابه" الجغرافية الاقتصادية العالمية" يمكن التمييز بين مجموعة من المناهج وهي على الشكل التالي:

1- المنهج الإقليمي:

يتم التعامل مع البنيات التابعة للإقليم كوجه أساسية للبحث فانطلاقا من البيانات الترابية العامة والذي يتم تقسيمها إلى وحدات إقليمية ، يعتمد المنهج الإقليمي دراسة موحدة وذلك تبعا للظروف الطبيعية، البشرية والاقتصادية للوحدة- الإقليم – إذ يتم دراسة الموارد في إطارها المجالي والذي هو الإقليم الجغرافي. ذلك أن إثبات العلاقة الجدلية يبين الوحدات المكونة للإقليم تحدد مستويات التوزيع- الاستقرار- الاستثمار وبالتالي إمكانية الانتقال بقطاع اقتصادي معين إلى مستويات إيجابية في التطور على أن الهدف من هذه التقسيمات الإقليمية يتمثل في إبراز الصورة العامة للهيكلة الاقتصادية للإقليم.

تسمح مثل هذه الدراسات بالعمل على طرح مخططات اقتصادية إيجابية وذلك انطلاقا من الكشف عن القدرات الحقيقية للإقليم إبراز التباينات بين الوحدات المكونة له مع طرح التصورات القابلة للتنفيذ والتي تسعى إلى تقليص الفوارق بين الوحدات الإقليمية ليتم الانتقال إلى العمل في إطار" وحدة الإقليم الاقتصادية" إلا أن صعوبة تحديد النطاق الإقليمي، تمثل أبرز المعيقات التي تحد من التصور العام للدراسة.

2- المنهج الموضوعي:

تعتبر هيكلة " الحرف الانتاجية" العنصر الرئيسي في هذا المنهج.

يعتبر توظيف المنهج الموضعي في الدراسات سبيلا لتحديد الاختلافات بين الوحدات الانتاجية مع إبراز أهميتها في البناء الاقتصادي مع فتح إمكانية تأطير طبيعة الهيكلة الاقتصادية القائمة بوحدة مجالية معينة. يسمح هذا المنهج أيضا بدراسة القيمة الانتاجية لمحصول معين أو نشاط اقتصادي وذلك في إطار جغرافي معين خاصة وأنه يهتم بالمعالجة الاجمالية.

تمكن هذه التركبة المنهجية من التمييز بين اتجاهين وهما:

أ- المنهج المحصولي السلعي: يجعل من الموارد الانتاجية وحدة الدراسة. يتجه اهتمام الباحث لتحديد نوعية الموارد- التطورات التي تعرفها في إطار البنيات المجالية المستهدفة بالدراسة. تمكن هذه البنية الدراسية من تركيب خريطة تخص التوزيع المجالي للموارد بما في ذلك قيمة الاستثمار وسبل التسويق. تفتح مثل هذه القواعد إمكانية طرح التوجهات المستقبلية والخاصة بالوحدات المجالية مع ما يتناسب والمكونات المجالية والخاصة بسبل الاستغلال الفلاحي سواء تعلق الأمر بطبيعة المنتوج أو بإمكانيات تغيير سبل الاستغلال بهدف الرفع من المردودية والانتقال إلى بنيات اقتصادية جديدة.

ب-المنهج الحرفي: يعتمد دراسة الموارد الاقتصادية حسب الحرف. تمكن هذه الدراسة من الكشف عن خصوصيات البنية المجتمعية المحلية وكذا معدل التجاوب الذي تعكسه بعض الوحدات الحرفية وهو ما يسمح بدراسة إمكانية الاستمرارية في إطار التنافسية الاقتصادية والتي من شأنها خلق تغييرات جدرية على مستوى القطاع الحرفي أو اللجوء والتعايش مع بنيات اقتصادية مزدوجة : * اقتصاد حرفي تقليدي

* اقتصاد حرفي تقني.

يعتبر هذا المنهاج من الدراسات الشمولية وذلك بحكم الربط بين بنية اقتصادية وهيكلة المجتمع الذي يحتضنها مع التأكيد على قياس مستوى التجاوب والاستمرارية.

3) **المنهج الأصولي** : في علاقة بالدراسات الاقتصادية، يسعى هذا المنهج إلى الكشف عن الأسس والقواعد الرئيسية التي تميز أنماط الأنشطة الاقتصادية المتنوعة ، وذلك بخصوص كل الموارد الاقتصادية.

أ- **<u>الموارد الزراعية</u>:** إذ يهتم الباحث بدراسة الامكانيات الطبيعية الخاصة بالسطح ومدى تناسبها مع وحدات زراعية معينة وذلك بهدف تكثيف الاستغلال والعمل في إطار التخصص في الموارد الزراعية.

ب-**<u>شروط الانتاج</u>** : ترتبط هذه الوجهة بالبحث عن إمكانية تطوير ومضاعفة القيمة الانتاجية على المستوى المجالي الواحد وفي إطار منتوج – مورد- إنتاجي خاص.

انطلاقا من هذه الدراسات يتمكن الباحث من التمييز بين أقاليم: الرخاء – الانماء – العجز – العمل – إمكانيات الاستثمار- الانتقال الاقتصادي مناطق طاردة الاستثمار- مناطق مفتوحة ومؤهلة للاستثمار...

<u>ج- العوامل البشرية</u>: تهتم الدراسة بالبنيات السكانية وذلك من خلال الكشف عن المعطيات الكمية والخاصة بالزيادة الطبيعية- التوزيع والمستوى المعيشي للوحدات السكانية.

تتمثل علاقة هذه البنيات بالهيكلة الاقتصادية من خلال تحكمها وبشكل واسع في الهيكلة الاقتصادية والتطورات التي تعرفها والتي تنعكس مباشرة على إمكانيات الاستقرار السكاني.

4) **المنهج الوظيفي:** ويعتبر من المناهج المركبة إذ يهتم بتحليل التركيب الوظيفي للنظم الاقتصادية مع تتبع التطور التاريخي وبشكل خاص التغييرات التي تلحق بالأنظمة وذلك بحكم التأثير المباشر على بنية الانتاج وهيكلة التسويق وهو ما يمكن من تصنيف الوظائف المسيطرة على البنيات المجالية وبالتالي التمكن من طرح تصنيف وظيفي يخص الهياكل الاقتصادية وكذا الوحدات المجالية.

تمكن هذه الدراسة من التمييز بين:

- مناطق تعيش على الاكتفاء الذاتي إذ تتحدد بنية المعاملات وبالتالي وظائف المجال في إطار بناء اقتصادي بسيط.

- مناطق تعتمد نشاطا اقتصاديا موجها للسوق الخارجية وبحكم الارتباط المباشر بالفضاء التجاري الدولي، فإن الوظائف تكون متداخلة ضمن الهيكلة الاقتصادية.

يسمح هذا المنهج بإمكانية الاستدلال على الانتقال من هيكلة اقتصادية معينة الى نظام السوق التجارية المفتوح- مع فتح إمكانية دراسة الانعكاسات على البنيات الاجتماعية التنظيمية وطبيعة الاستغلال الخاصة بالمجالات الداخلية مع التركيز على:

* أسواق العرض والتجارة
* وظيفة الظهير الزراعي للمدن الكبرى
* التجارة الدولية

يسمح هذا المنهج بإمكانية الاستدلال على الانتقال من هيكلة اقتصادية معينة إلى نظام جديد – نظام السوق التجارية المفتوح- مع فتح إمكانية دراسة الانعكاسات على البنيات الاجتماعية التنظيمية وطبيعة الاستغلال الخاصة بالمجالات الداخلية مع التركيز على:

*أسواق العرض والتجارة

* وظيفة الظهير الزراعي للمدن الكبرى

* دورة الانتاج في البناء الاقتصادي

* التجارة الدولية

تعتمد الدراسات الخاصة بهذا التوجه ترتيبا معينا في التركيبة الاقتصادية وهي:

- حرف الرتبة 1: حرف طبيعية أولية

- حرف الرتبة 2: مواد منتجة من المجموعة1

- حرف الرتبة 3: حرف الخدمات

- حرف الرتبة 4: خدمات الانتاج والتصنيع

- حرف الرتبة 5: قطاع الاستهلاك ويخص العاملين في القطاع+ المستهلك

- حرف الرتبة 6: قطاع النقل (نقل المنتوج + المستهلك)

منهج الأنظمة العامة:

يعتمد هذا المنهج على الربط بين المركبات الخاصة بالظاهرة وذلك في إطار: النظام العام

<u>طريقة التحليل:</u>

تتمثل القواعد الرئيسية والخاصة بالتحليل في الربط بالظروف المتحكمة بالبنيات المجالية وهو ما يتمثل في :

" طريقة التحليل المكاني" مع البحث في الأسباب التي أدت إلى خلق الصورة الجديدة (البنية) والتي تشكل القاعدة الرئيسية في البحث.

تخضع عملية الدراسة وفق منهج الأنظمة العامة إلى مجموعة من المراحل والتي تتمثل في:

أ) تحليل الطريقة الوضعية: تعنى هذه المرحلة بتحليل الرموز موظفة على الخريطة ونقلها لمعطيات إنشائية. تبرز كل الفقرات الدلالات الخاصة بالرموز الاصطلاحية وعلاقتها بالوحدة التي تشكل نموذجا للبحث.

ب)وسيلة التصنيف: تراعي هذه البنية التمييز بين التصانيف المعتمدة في التمثيل (تصنيف تصاعدي - تنازلي) وهو ما بإمكانه إثبات قوة أو ضعف الظاهرة خاصة إذا ارتبطت الدراسة بفترات زمنية متباينة إذ نتمكن من تقييم (المستوى – القيمة والاتجاه الذي تتخذه الظاهرة)

ج) عمل القوانين: وهي الصياغة أو الطريقة التي تم من خلالها إسقاط المعطيات المجالية على الخريطة أو الجدول وذلك بصورة كمية

تمكن هذه المراحل من التوصل إلى الاستنتاج العام وهو ما سمح بالحكم على درجة الارتباط بين الظواهر داخل نفس البنية المجالية وبالتالي خلق نفس الأنماط" نفس النظام".